TD/B/COM.1/L.6
26 November 1997
ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات

والسلع الأساسية

الدورة الثانية

جنيف، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

البندان ٣ و٤ من جدول الأعمال

الاستنتاجات المتفق عليها

البند ٣ - التنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

إن اللجنة، وقد أخذت في اعتبارها التوصيات التي تقدم بها الخبراء بشأن قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية في تقريرهم (TD/B/COM.1/8) اتفقت على توجيه التوصيات المحددة التالية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال:

ألف- إلى المجتمع الدولي

١٤ إن مواصلة تحرير التجارة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتجنب اتخاذ إجراءات منفردة، كلها عوامل توفر دعماً هاماً لجهود التنوع التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ولتخفيضات الذرى التعريفية والتصاعد التعريفي للذين يواجهان صادرات هذه البلدان أهميتها في هذا الخصوص. وبالنظر لأهمية تدابير الصحة البشرية والصحة النباتية وتدابير الحواجز التقنية التي تعترض التجارة في الأسواق السلعية الدينامية (من مثل الأغذية)، فإن الأمر يتطلب من البلدان النامية زيادة الاهتمام بتأثير اشعارات التدابير الجديدة التي يصدرها أعضاء منظمة التجارة العالمية في هذا المجال:

٢٤ يجب زيادة الدعم المالي والتقني الدولي، بما في ذلك عن طريق الأونكتاد للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية فيما تبذله من جهود للتنوع. ومن المهم في هذا الصدد أن يراعى حسن استخدام الموارد القائمة والمتاحة لهذا الغرض، وأن ينسق برنامج الدعم بأكمله على وجه أفضل؛

٣٢ ينبغي للصندوق المشترك للسلع الأساسية أن يعجل باستكشاف سبل ووسائل استخدام موارد حسابه الأول.

باء - إلى الحكومات

١٠ ينبغي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تبحث المزايا النسبية للترتيبات الإقليمية والتجارة الإقليمية والتجارة بين الجنوب والجنوب كوسيلة للتنوع وكنقطة انطلاق للتجارة العالمية؛

٢٢ إن تحسين القدرة على العرض عامل حاسم في كفاءة التنوع. ويجب إعطاء الأولوية لهيئة بيئة اقتصادية كلية ثابتة، وإقامة هيكل أساسية كافية للصادرات، وللتدريب، لتمكين الشركات من استغلال فرص التنوع. ويساوي ذلك في الأهمية تنمية قدرات التجهيز والتسويق والتوزيع لضمان نجاح تركز الشركات في سلاسل السوق. ولكل من خيارات السياسات العامة المساعدة وتدابير الدعم الدولي أهمية في هذا المجال؛

٣٢ ويمكن أن يفضي التكتل العنقودي للشركات وأيضاً مناطق التجارة الحرة إلى المساعدة في النهوض بالتنوع عن طريق زيادة الروابط الأمامية والخلفية وتخفيض تكاليف المعاملات. وينبغي للحكومات أن تعيّن سبل ووسائل تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمزارع الصغيرة فيها، من مثل ائتمانات التصدير وتمويل التجارة.

جيم - إلى الأونكتاد

١٠ تستطيع المشاريع المشتركة إعطاء دفعة إيجابية للتنوع. وينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلاً لتأثير المشاريع المشتركة، والاندماجات، والامتيازات وما شاكل ذلك من ترتيبات على التنوع في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة مقارنة؛

٢٢ ينبغي للأونكتاد أن يدرس مدى تعلق أحكام جولة أوروغواي بإمكانية دفع البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى الاستفادة من الفرص التي قد تنشأ عن الترتيبات التجارية الإقليمية؛

٣٢ ينبغي للأونكتاد أن يشيع تفهماً أفضل لآثار الاتفاق المتعلق بالاعانات والتدابير التعويضية، وسبل الإفادة منه؛

- ٤٤ ينبغي للأونكتاد أن يضغط، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، بدراسات جدوى عن تمركز شركات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في شبكات المصادر وتعيين الفرص السوقية، بما في ذلك بالنسبة للمنتجات السليمة بيئياً وفي الأسواق الملائمة لها؛
- ٥٤ ينبغي للأونكتاد أن يوفر، في حدود ولايته، المساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب، وبناء القدرة المؤسسية، والوصول إلى المعلومات المتصلة بالقضايا المذكورة أعلاه، حتى يمكن بلورة هذه المقترحات في سياق التجارة الإقليمية والعالمية؛
- ٦٤ ينبغي للأونكتاد أن يقدم، في مجال التعاون التقني، الدعم لجهود تنوع السلع الأساسية التي تبذلها البلدان النامية، في ضوء التزاماتها النابعة عن جولة أوروغواي، وجدول الأعمال "البنوي" والمفاوضات المتعددة الأطراف الممكنة الأخرى.

البند ٤ - طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

إن اللجنة، وقد أخذت في اعتبارها التوصيات التي تقدم بها الخبراء بشأن توسيع صادرات البلدان النامية في قطاع الخدمات الصحية (TD/B/COM.1/7-TD/B/COM1/EM.1/3) اتفقت على توجيه التوصيات المحددة التالية بشأن البند ٤ من جدول الأعمال:

ألف- إلى المجتمع الدولي

- ١٤ تحتاج البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى المساعدة لتنمية قدراتها التوريدية والتصديرية بكفاءة، عن طريق أمور منها توسيع البحث والتطوير، والتعاون التكنولوجي، وتدفقات الموارد التساهلية وتخفيض عبء ديونها الخارجية؛
- ٢٤ يمكن للمعاملة الخاصة والتفاضلية التي توفر للبلدان النامية أن تيسر اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي سياق البيئة التي تهيأت بعد جولة أوروغواي وزيادة العولمة، تستطيع المخططات التفضيلية أن تساعد البلدان النامية على تجنب التهميش. وينبغي لهذه المخططات أن تركز على توفير المزايا لأشد البلدان النامية حاجة إليها، مع مراعاة ضرورة تحديد المعايير التي قد ترغب البلدان المانحة للأفضليات الأخذ بها؛
- ٣٤ ينبغي مواصلة تعيين التدابير غير التعريفية التي لا تغطيها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛
- ٤٤ ينبغي للمفاوضات الزراعية المقبلة أن تأخذ في حسابها مصالح البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

٥٠ يتطلب الأمر مواصلة تنفيذ المادة الرابعة (زيادة مشاركة البلدان النامية) من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وضمان التوازن الشامل بين حقوق والتزامات كافة المشاركين في جولة المفاوضات المقبلة، كما هو منصوص عليه في المادة التاسعة عشرة (التفاوض على التزامات محددة) من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وينبغي توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية لمساعدتها على الاستفادة من التزامات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

٦٠ ينبغي الاهتمام باستكمال المفاوضات بشأن ضمانات الطوارئ في الخدمات، وإحراز تقدم في عملية وضع الضوابط الحاكمة للأنظمة المحلية لاشتراطات واجراءات التأهيل، واشتراطات المعايير التقنية والترخيص؛

٧٠ يفترض في التجارة الالكترونية أن توفر للبلدان النامية فرصاً هامة لتوسيع صادراتها من السلع والخدمات على حد سواء. ولذلك، ينبغي تسهيل وصولها إلى الهياكل الأساسية للمعلومات وربطها بها؛

٨٠ ينبغي تيسير وتشجيع مشاركة البلدان النامية فعلياً في هيئات وضع المعايير الدولية. ويتطلب الأمر زيادة اعتناء المجتمع الدولي بهذه القضية.

باء - إلى الحكومات

١٠ ينبغي للحكومات أن تجتهد، في حدود قدراتها، على ضمان التنمية المستدامة عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية كلية ومؤسسية مستقرة تدعم الانصاف، حتى يمكن إزالة القيود التي تضغط على جانب العرض وتعوق استغلال الفرص التصديرية الناشئة؛

٢٠ يتعين على البلدان المتلقية للأفضليات أن تجتهد لزيادة استخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم بطرق، منها اتخاذ تدابير تشجيع بين المصدرين على نحو أفضل مزايا هذه المخططات؛ كذلك يتعين على البلدان المانحة للأفضليات أن توسع، عند الاقتضاء، دائرة منتجاتها المشمولة وتزيد هامش التفضيل؛

٣٠ ينبغي لأكثر البلدان النامية تقدماً من الناحية الاقتصادية أن تنظر في منح أقل البلدان نمواً أفضليات تجارية؛

٤٠ ينبغي للبلدان النامية أن تبذل جهودها لتنمية الصادرات في قطاعات الخدمات التي تتمتع فيها بميزات تنافسية. وينبغي لاستراتيجيات التصدير أن تستفيد من كافة طرائق التوريد، وأن تركز على أمور منها التعليم والتدريب لإنشاء قوة عمل ماهرة، وعلى الاستفادة تماماً من الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والتقنيات التجارية الجديدة. وللتفاعل الوثيق بين الحكومات والقطاع الخاص أهمية فائقة في صياغة استراتيجيات التصدير؛

٥٠ ينبغي للحكومات أن تدعم فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية للمعلومات وينبغي لها أن تزيح الحواجز التي تعترض التجارة الالكترونية.

جيم - إلى الأونكتاد

١٠ ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل سبل ووسائل تعزيز استخدام الأفضليات القائمة في إطار نظام الأفضليات المعمم، وتحسين مسار عمل هذه الأفضليات وقواعد المنشأ المرافقة لها، وتطويع نظام الأفضليات المعمم للواقع اليوم؛

٢٠ ينبغي للأونكتاد أن ينظم، في إطار برامج المساعدة التقنية لديه، حلقات تدريبية وحلقات تدارس لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على بناء قدراتها في مجالي التقنيات وسبل تقييم مصالحها الوطنية استعداداً للمفاوضات التجارية، من أجل (أ) تحديد الحواجز المحلية والخارجية أيضاً التي تعترض تجارة السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية الخاصة لهذه البلدان؛ و(ب) تقدير مدى التحرير الذي يمكن أن تذهب إليه. وينبغي أن تتاح هذه الأنشطة لكل البلدان الأعضاء المهمة، عند الطلب. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد المصالح التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً؛

٣٠ ينبغي للأونكتاد أن يقوم، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية المختصة، بدراسة القضايا الناشئة عن التجارة الالكترونية وأن يساعد البلدان النامية على الاستفادة تماماً من مزاياها؛

٤٠ ينبغي للأونكتاد أن يساعد في حدود ولايته، البلدان النامية فيما تبذله من جهود للنهوض بالتعاون الاقتصادي والتكامل فيما بينها؛

٥٠ يتأثر قطاع السياحة في البلدان النامية تأثراً سريعاً وبالغاً بالكوارث الطبيعية والبشرية الصنع. وينبغي للأونكتاد أن يدرس آثار الجهود التي تبذلها البلدان النامية في قطاع السياحة على التجارة والتنمية لديها، والتدابير الكفيلة بمعاوضة الآثار الضارة، وسبل ووسائل التعجيل بإنعاشها. وينبغي للأونكتاد أن يشير على الدول الأعضاء في هذا الخصوص بمجالات العمل الممكنة في المستقبل؛

٦٠ ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدراسة تتناول القدرة التصديرية الكامنة لدى البلدان النامية في قطاع الخدمات التجارية. ومن المحتمل عرض هذا الموضوع في اجتماع مقبل للخبراء.

عقد اجتماعات للخبراء

قررت اللجنة أن تدعو، وفقاً لوثيقة "شراكة من أجل النمو والتنمية"، إلى عقد ثلاثة اجتماعات للخبراء في عام ١٩٩٨ لتناول الموضوعات التالية:

(أ) بحث فعالية وجدوى الأدوات الجديدة في الأسواق السلعية بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية: إدارة المخاطر والتمويل المعزز بضمانات؛

(ب) دعم القدرة على توسيع قطاع السياحة في البلدان النامية، مع التركيز خاصة على منظمي الجولات، ووكالات السفر، وغيرهما من الموردين؛

(ج) دعم قدرات البلدان النامية على تنمية قطاع الخدمات البيئية لديها.

- - - - -